

Distr.: General
6 April 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل
الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، باسم وفدي والدول الأعضاء فرنسا والمملكة العربية
السعودية وتركيا وقطر، رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الهيئة العليا
للمفاوضات، بطلب من المنسق العام للهيئة، رياض حجاب (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثيو رايكروفت



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن
من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أكتب إليكم بغاية القلق نيابة عن الهيئة العليا للمفاوضات للمعارضة السورية بشأن هجوم جديد مروع بالأسلحة الكيميائية ارتكبه النظام السوري وحلفاؤه ضد مدنيين في إدلب بعد أربعة أيام فقط من إغلاق الجولة الخامسة من محادثات السلام في جنيف.

في حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً من يوم الثلاثاء ٤ نيسان/أبريل، شنت الطائرات التي تحمل أسلحة محملة بمواد كيميائية مجهولة الهوية هجوماً على الحي الشمالي في بلدة خان شيخون في إدلب. ولقي ما لا يقل عن ١٠٠ شخص مصرعهم في الغارات الجوية، من بينهم ١٠ أطفال على الأقل، وأصيب أكثر من ٢٠٠ آخرين بجراح. وقال الأطباء أنه ظهرت على الضحايا أعراض تتفق مع التعرض لعامل السارين العصبي، مثل التزيف والرغوة من الأنف والفم، والتشنجات، والإغماء، والتقيؤ، فضلاً عن تضيق قرحية العين، وتوفر الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو دليلاً واضحاً وقاطعاً على تعرض الضحايا لهجوم كيميائي. كما وتشير تقارير الشهود أيضاً إلى أن الغارات الجوية استهدفت عمداً عقب هذه الهجمات الوحشية إحدى العيادات التي تعالج ضحايا التعرض للمواد الكيميائية، وذكرت مصادر أن طائرات كل من النظام السوري وحلفائه كانت تحلق فوق إدلب يوم الثلاثاء، وأنهما يتحملان المسؤولية الواضحة عن هذه الهجمات.

إن هذا الهجوم القاتل على المدنيين في إدلب - على الأرجح بالأسلحة الكيميائية - من أفظع الأعمال الوحشية المرتكبة منذ أن قتلت قوات الأسد ما يقرب من ١٥٠٠ مدني في الغوطة الشرقية في آب/أغسطس ٢٠١٣ بالأسلحة الكيميائية. إنها أيضاً جريمة حرب على النحو المحدد في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، وهما الاتفاقية والبروتوكول اللذان انضمت إليهما سوريا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ على التوالي، والأهم من ذلك أنه يمثل أيضاً انتهاكاً مباشراً لقرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢١١٨ (٢٠١٣)، التي قرر فيها مجلس الأمن بالإجماع فرض "تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة" في حالة أي استخدام من أي طرف في الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

وفي حين يتظاهر النظام السوري بالمشاركة بالمفاوضات، فإن أعماله في إدلب وفي أرجاء سوريا تروي قصة مختلفة تماماً، وقد آن الأوان لتطبيق قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). إن جو الإفلات من العقاب الذي ساد لفترة طويلة في سوريا سمح بأن تتضاعف الفظائع المرتكبة بالأسلحة الكيميائية، وأوجد الظروف التي يشعر فيها النظام السوري وحلفاؤه بالقدرة على استخدام الأسلحة الكيميائية والتجويع وقصف المدنيين كما يشاؤون، ولكن لم يفت الأوان لردع المزيد من هجمات الأسلحة الكيميائية أو إنقاذ احتمالات السلام في جنيف. إن بذل جهود جادة من قبل أعضاء مجلس الأمن لتطبيق القانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، يمكن أن ينقذ الأرواح في سوريا وأن يهيئ الظروف المناسبة لإجراء محادثات حقيقية للسلام في جنيف. ولذلك تدعو المعارضة السورية المجلس وأعضاءه إلى:

(أ) التحويل بإجراء تحقيق فوري في هجمات الأسلحة الكيميائية في إدلب، بما في ذلك عن طريق توجيه تعليمات إلى الوكالات المعنية لفحص حثت ضحايا إدلب لتحديد المادة التي استخدمت لقتلهم ومن أجل تأكيد ما إذا كان السارين هو الغاز المسؤول المحتمل عن هذه الهجمات الشنيعة ومن أجل تحديد الجناة.

(ب) ردع الفظائع المرتكبة بالأسلحة الكيميائية في المستقبل عن طريق حماية المدنيين السوريين من الهجمات العشوائية في المستقبل، كما يجب ردع انتهاكات وقف إطلاق النار في المستقبل والإبلاغ عنها بدقة عند وقوعها، ويجب أيضاً بذل جهود ذات مصداقية للحد من جرائم الحرب.

(ج) الالتزام بالقانون الإنساني الدولي عن طريق تطبيق قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) واتخاذ إجراءات فورية لفرض تدابير الفصل السابع بما فيها العقوبات المفروضة على مرتكبي الهجمات الكيميائية المميتة التي وقعت يوم الثلاثاء.

(د) ضمان المساءلة لأي طرف يقوم باستخدام الغاز أو التجويع أو القصف ضد المدنيين السوريين بإحالة القضية في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وإذا استمر حظر مسار المحكمة الجنائية الدولية، ينبغي للدول الأعضاء إنشاء محكمة خاصة وأن تطبق الولاية القضائية المحلية والعالمية من أجل تحقيق العدالة للضحايا.

والهيئة العليا للمفاوضات للمعارضة السورية على استعداد للمساعدة في أي تحقيق محايد في هجمات الأسلحة الكيميائية التي وقعت يوم الثلاثاء، كما نواصل التزامنا بتحقيق حل سياسي في سوريا، ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى مثل هذا الحل ولن يتم التوصل إليه ما دام يُسمح للنظام السوري بقتل النساء والأطفال الأبرياء دون عقاب. فالنظام السوري يقتل الأطفال بالغاز السام لأنه يعتقد أن العالم لن يتحرك لإيقافه، ويعتمد الأسد في ذلك على شلل مجلس الأمن ولا مبالاته، ويأمل أن تدمر فظائعه فرص السلام، ولكن مجلس الأمن ليس

الوسيلة الوحيدة للتصرف، حيث يمكن للدول الأعضاء، بل يجب عليهم، اتخاذ إجراءات من جانب واحد لتطبيق القانون الدولي وإنقاذ الأرواح السورية، ولدى الدول الأعضاء الفرصة - والمسؤولية - لإثبات أن الأسد على خطأ. والشعب السوري يعول عليكم للقيام بذلك.

(توقيع) رياض حجاب

المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات

لقوى الثورة والمعارضة السورية